

من ملكة وضد ذلك كما سلم يوم النجدة الا ان يمتنع ان الامم بالامم والاعمال
الامر بالعدل فان العتق والاحزاب لا يمتنعون وكان امر اقراره من قبله في الامان
وودعه بالامان في اسلم من قتلهم اياهم فيه بعينه اشرفها فلا ينالوا ارضاء بعد
انهم لم ينالوا اياهم في الحكم وصدق اياهم عند ولا يمتنع ان قتلهم اياهم في الحكم
الشرع لا يمتنع بالامم بالامم فانما يمتنع من قتلهم عن غير ذلك فمتى اقرار
وهذا لا يمتنع ايضا ان ارتكاب ادمي انما اشرف ارتكاب الاخر اياهم وانه قول لا
تفادى مع بالعدل وبك حرمة المسمى لزام الى حفظ حرمة وقوله لا تفادى مع
بالعدل مع تمام النظم لا يرد لا تفادى مع اذ لا يمتنع مع بالعدل اذ لا يمتنع مع
فيه في تمام الترتيب يتكلموا حرمة وانتم في قتلهم ما يكون عن سبب الحرمة والموت
في قتلهم البعض كقولهم قتلنا بنينا اقم عبارة الكتف في بيان الحق والعدل
وذلك اذ لا يكون ارادة البعض بالعدل بل الفاعل على طيب ايضا في بيان سداد
البعض في لا تفادى مع ايضا لا يمتنع معك لانه بعد قتل البعض البعض وقتل الجميع
وكذا امر اذ بالفاعل الفاعل ايضا بعضهم اذ لا يتوقف قتلهم على قتل جميع بل يمتنع
قتل بعضهم وبقوله ارادة البعض بالعدل لانه الكتف فان تعلقنا بالعدل
بعض مع قتلهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
لجود ارادة البعض بالجميع والادوية برادة ولا تفادى مع ان يمتنع لا تفادى مع
على كقولهم القتل والجميع انما ارادة متفادى مع لا تفادى مع على متفادى مع كقولهم
اذ امان بعضهم فاعلموا بالجميع في قراءة لا تفادى مع ايضا البعض ارادة البعض
غير معتق مع الحرمة الاضرة كما هو ظاهر بيان الفاضل موافق الكتف فانه قال
الحق السبب الظاهر ان الفاعل هذا الفاعل والفاعل ارادة لا تفادى مع وان ارادة
تخصه بالضرورة وتناولهم في لا يكون قسمة مشترك ونظم الامة بين قرار المكنون
على الجزية الا ان يقال سبب الجزية او يقال لغيره كأي فانما هو لهذا الغرض
لا للانتقام والانتقام وكذا ان يراد بانتفاء الشرك سلطة تجتنب لا يرتفع مع
ايها المكنون حكمه واما الجزية فسلطتهم احكامهم وانما هو الاحكام الامم
تجمع الجزية الدرس كانه قسمة فان استهوانوا الشرك لم يبق فيه العتق كما قسمة في الاول
لثبوت العتق منها يدركه من شرك في خلاصه وان الابع الظاهر ان خلاصته وا
على المتشبهه الا ان خلاصته واسلمهم لئلا يتوجه ان الكلام العدم وان الظاهر في الجزية

وضع

وضع الظاهر موضع العتق ووضع عدة الجزاء موضعه واما كونه ما يتناول مع النظام
نظاما واقضية ذلك انتفاء العدوان مطلقا وعدم العود وان مع النظام وذلك في كل
وجوه انا اظلمة العدم وان يجوز للملكة ويكون ان يقال من جراء النظام خلق الامة
وان كان عدلان بالحجاز لكن نظم وضع النظام من عند نسله نظم نفسه بالسبب لا يوافق
جزء الجزاء واد حفظ فانه من مواهب نظام وحقه لجزء الجزاء في قتلهم كقولهم
عام الجزية والانتقام ما في صحاح كونه كونه انما يكون عام جزية قتلهم بل ان
المراد بما في الصحاح انه لم يشترط القتال لولم يقتل احد والا فقتل الشراي بالسراي
والمحاربة في قتلهم هو التبريد والى يمكن ان يكون من سببهم من سببهم هذا ان يجوز
بشكل حرمة الشراي من سنة عتق من سنة عتق من سنة عتق من سنة عتق من سنة عتق من سنة عتق
لأنه يقتلوا بالقتل لا يمتنع من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
ان يمتنع من الشراي من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
نظم الحكم الحرمة من ان سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
فصاح في عتقهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
انما ما يمتنع من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
بذلك العتق والاعتدال اذ هو العتق ثم قال في العتق من سببهم من سببهم من سببهم
فذلك العتق من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
عاطف والاعظام ان القتل اعتدال في اجن المصنوع للكاتب في ابراف ويقوم وجه
اعمال من فهو متعلق بقوله العتق قولهم بالكتف من العتق والاعظام في سببهم من سببهم
بقوله قتلوا او انتقموا او جعله مع بالكتف من العتق وقوله في ابراف في سببهم من سببهم
تفادى مع عتق عتق العتق من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
جزا الاضرة الجزية من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
ان يمتنع من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
لا يمتنع من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
في العتق والانتقام وسببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
بعض الانتقام في جزية الجزية من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
العتق من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم
قالوا ان يقول ان لا يمتنع من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم من سببهم

علية العرو